تحليل العلاقة بين السياحة، البطالة والتشغيل في الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

Analysis of the relationship between tourism, unemployment and employment in the Arab countries during the period (2000-2017)

فاطمة بودية[1]*، علي زيان بروجة[2]، فاطمة الزهرة بن زيدان[3]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، *f.boudia@univ-chlef.dz*

[2] المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)، *Ziane_berroudja@yahoo.fr*

[3] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، *f.benzidane@univ-chlef.dz*

تاريخ الاستلام: 17-11-2019 تاريخ القبول: 13-05-2020 تاريخ النشر: 30-09-2020

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة وقياس أثر القطاع السياحي في رفع معدل التشغيل ومواجهة ظاهرة البطالة في عينة من الدول العربية الممثلة في 12 دولة وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2017). ولأجل ذلك، تم الإعتماد على منهج دمج السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية "معطيات بانل".

توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو السياحي ومعدل التشغيل الساحي، وعلاقة عكسية بين معدل النمو السياحي ومعدل البطالة في الدول العربية، وذلك بمعدل 0.12% و0.002% على التوالي، وهذا السلوك يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: عدد السياح، الايرادات السياحية، النمو السياحي، التشغيل السياحي، البطالة.

تصنيفات JEL: C22، F19، F49.

Abstract:

This research aims to know and measure the impact of the tourism sector in raising the employment rate and confronting the phenomenon of unemployment in a sample of the Arab countries represented in 12 countries. During the period (2000-2017). To this end, the methodology of combining time series and cross-sectional data "Pannel data".

The research found a positive relationship between the rate of tourism growth and the rate of employment and the inverse relationship between the rate of tourism growth and unemployment rate in the Arab countries, at a rate of 0.12% and 0.002%, respectively, and this behavior is consistent with economic theory.

Keywords: *Number of tourists, tourism revenues, tourism growth, tourism employment, unemployment.*

Jel Classification Codes: *C22 ،F19 ،F49.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتعتبر هذه المشكلة من ابرز التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل وعلى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. إن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية كما إنها تعني حرمان المتعطلين ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل و أيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الجسدية والذهنية. كما تشكل البطالة هدرا للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل.

ويعتبر قطاع السياحة من بين أكبر القطاعات توفيراً للوظائف فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق مناصب شغل بشكل مباشر أوغير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة. وتشير احصاءات لمجلس العالمي للسياحة والسفر أن قطاع السياحة والسفر يوفر على المستوى العالمي أكثر من 283 مليون فرصة عمل، أي ما يوازي 9.5% من العمالة الاجمالية منها 3.6% عمالة مباشرة سنة 2017. ومن المتوقع أن تصل نسبة المساهمة الاجمالية لهذا القطاع 11% أي ما يقارب 371 مليون فرصة عمل بحلول سنة. كما أشار المجلس أن حجم العمالة في هذا القطاع قد فاق كل من حجم العمالة في قطاع صناعة السيارات بـ 7 مرات وقطاع صناعة المواد الكيمائية بـ 5 مرات، بينما قطاع الصناعة المصرفية وصناعة الخدمات المالية فقد تجاوزهما بـ 4 مرات ومرتين على التوالي 2026.

وتسعى الدول العربية كغيرها من الدول إلى الاهتمام بهذا القطاع كخيار إستراتيجي لرفع معدل التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، وذلك من خلال إستغلال إمكانياتها السياحية الفريدة لا تتوفر لغيره من الأقاليم السياحية في العالم، وامتلاكها للمقومات الأساسية لتطوير السياحة فيها وصولاً إلى التكامل في العروض السياحية الذي من شأنه أن يزيد نصيب الدول العربية من السياحة العالمية.

ومن هنا تتضح لنا ملامح إشكالية البحث التي نصوغها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية قطاع السياحة في رفع معد التشغيل والحد من ظاهرة البطالة في الدول العربية؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على السؤال الرئيسي يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم البطالة وماهي أسبابها وآثارها في الدول العربية؟
- ماهو واقع مؤشرات نمو القطاع السياحي في الدول العربية؟
- ماهو أثر نمو القطاع السياحي في رفع معدل التشغيل في الدول العربية؟
- ماهو أثر نمو القطاع السياحي في الحد من ظاهرة البطالة في الدول العربية؟

أهمية البحث: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر القطاع السياحي في رفع معدل التشغيل ومواجهة ظاهرة البطالة في الدول العربية، الى جانب تقصي واقع ظاهرة البطالة ووضعية القطاع السياحي في الدول العربية.

حدود البحث: من أجل قياس أثر النمو السياحي في الدول العربية، سيتم توظيف البيانات والإحصاءات المتوفرة عن عدد من الدول العربية عن الفترة الواقعة ما بين سنة 2000 و2017. ونشير هنا أن عددها يبلغ 12 دولة.

منهج البحث: سنعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي بأداته التوصيف لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بظاهرة البطالة والتشغيل في القطاع السياحي، ثم نعتمد على المنهج الاستقرائي بأداته الإحصاء لدراسة تطور معدلات البطالة في الدول العربية والأهمية النسبية لحركة السياحة الوافدة والعائدات السياحية في الدول العربية، إلى جانب مساهمة السياحة في التشغيل المباشر ةالاجمالي، ثم القياس لتحديد أثر النمو السياحي على كل من معدل التشغيل السياحي ومعدل البطالة وذلك إعتماداً على منهج دمج السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية "معطيات بانل".

2. البطالة في الدول العربية: الأسباب، الآثار والواقع

سنتاول في هذا الجزء كل من تعريف وأنواع البطالة، الأسباب والآثار المترتبة عنها إلى جانب واقعها في الدول العربية.

1.2. مفهوم ظاهرة البطالة

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور،يرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملا يقومون بذلك ويسمى باجر القبول.وبالتالي فان البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق[1].

وعرف مكتب العمل الدولي العاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده[2].

بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي[3]:

– العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

– الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بامكانهم العمل كانل الوقت.

– العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.

– العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

– الأطفال والمرضى وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
– الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
– الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
– الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

وللبطالة أنواع مختلفة نذكر من بينها[4]:

– **البطالة الهيكليّة:** هي البطالة التي تظهر نتيجة حدوث تغيُّرات في الحالة الاقتصاديّة، ممّا يؤدّي إلى ظهور عدم توافُقٍ بين مهارات العُمّال والمهارات المطلوبة في مجال الأعمال والفُرص الوظيفيّة المُتاحة، وتظهر البطالة الهيكليّة غالباً بسبب الرُّكود الطّويل في بيئة الأعمال مع وجود عُمّال دون وظائف فترةً زمنيّةً طويلةً.

– **البطالة الاحتكاكيّة:** هي البطالة التي تنتج عن ترك الموظّفين لوظائفهم القديمة؛ للانتقال أو البحث عن وظائف جديدةٍ، ويتخلّى أغلب الموظّفين في هذا النّوع من البطالة عن وظائفهم بشكل ذاتيّ؛ بسبب رغبتهم في ترك العمل، أو بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة.

– **البطالة الموسميّة:** هي البطالة المُرتبِطة بمعدّل البطالة الطبيعيّة، وتظهر نتيجةً للتغيُّرات في موسم التّوظيف، وتؤثّر على العُمّال الذين يعملون أثناء موسمٍ أو فصل مُعيّن في السّنة.

– **البطالة المُقَنَّعة:** ترتبط عادةً بالبطالة الدوريّة أثناء فترة الركود الاقتصاديّ، والبطالة المُقنَّعة هي التي تظهر بسبب وجود أفراد قادرين على العمل، ولكنّهم لا يعملون بمهاراتهم كلّها، ولا يستفيدون من كامل طاقتهم لنجاح عملهم، ويظهر هذا النّوع من البطالة غالباً مع العُمّال الذين يعملون في مجالات مهنيّة غير مفيدة.

– **البطالة الطبيعيّة:** هي الحالة الاقتصاديّة المُرتبِطة بالمستوى العامّ للبطالة في الدُّول، وتُشكّل هذه البطالة مؤشّراً اقتصادياً يدلّ على أنّ اقتصاد الدّولة سليم، ويُقَدرُ المعدّل الطبيعيّ للبطالة بحواليّ 4% عادةً.

– **البطالة الدوريّة:** هي البطالة التي لا ترتبط مع مؤشّر البطالة الطبيعيّة؛ وتظهر نتيجة حدوث انكماشٍ وركودٍ في إحدى مراحل الدّورة التجاريّة في بيئة الأعمال؛ بسبب انخفاض الطّلب على الخدمات والسِّلع، ممّا يؤدي إلى قيام المُنشآت بالتخلّي عن الكثير من الموظّفين والعُمّال وتسريحهم؛ وذلك لتقليل تّكاليف العمل.

2.2. أسباب وآثار البطالة في الدول العربية

1.2.2. أسباب البطالة في الدول العربية

يمكن اجمال أسباب البطالة في الدول العربية في النقاط التالية[5]:

• **إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية:** من أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربيةإلى الخارج، وكذلك وصول معدل الأمية (15 سنة فما فوق) إلى 29,7%، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة، وانسحابها تدريجياً من قطاع الانتاج.

• **ارتفاع معدل نمو العمالة مقارنة مع معدل نمو الناتج الوطني:** معدلات النمو غير الكافية التي سجلتها الاقتصاديات العربية والتي لم تتمكن من خلق فرص العمل بما يتلائم مع جانب العرض.

• **توجه أغلب المؤسسات الى استخدام الرأسمال التقني:** تماشيا مع التقدم التكنولوجي خاصة بعد تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة من خلال احلال الآلة محل العامل البشري الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

• **تجميد رؤوس الأموال العربية في البنوك العالمية لدى الدول الغربية:** أدى إلى عدم إتاحة الفرصة لتشغيل العمالة الوطنية في مشاريع وطنية لتحقيق خطط التنمية داخل الوطن العربي.

• **يؤثر التعليم ومستوياته في سوق العمل:** خاصة أن جميع الدول العربية لا تتناسب مستويات تعليمها مع احتياجات سوق العمل.

• **ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية:** يلغ اجمالي عدد السكان في الدول العربية سنة 2017 حوالي 414.5 مليون نسمة[6] ، وهذا مقابل 400 مليون نسمة سنة 2016 و390 مليون نسمة نهاية سنة 2015. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2015 و2016 حوالي 2.4%. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية[7]. إن هذه الزيادات تؤدي إلى زيادة الطلب على فرص عمل جديدة ومنه تفاقم البطالة.

• **تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية:** مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. فالقطاع العام يشغل حاليا حوالي ثلث العاملين في المنطقة.ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية .ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة[8].

• **التوجد غير السليم للموارد المالية العربية:** ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية العربية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الانفاق على التسلح وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة العربية، مما أدى بها إلى الوقوع في شراك المديونية وخدمتها جد المكلفة[9].

2.2.2. آثار البطالة في الدول العربية

تبرز آثار مشكلة البطالة في الوطن العربي فيما يلي[10]:

• **الآثار الاقتصادية:** تتمثل في:

– ضعف الإنتاج في الوطن العربي و هذا لعدم وجود تنويع في الأنشطة الاقتصادية و هذا راجع لهدر الطاقات البشرية.

– تؤثر مشكلة البطالة في الوطن العربي بصفة غير مباشرة على الاستهلاك و على الصادرات و الواردات.

– تؤثر البطالة على تباطؤ النمو الاقتصادي كلما زادت معدلاتها.

– تؤثر البطالة على هجرة الكفاءات العلمية و الفكرية التي انفق على تعليمها أموالا و جهودا كبيرة، حيث تعمل هذه الهجرة على إعاقة حركة التنمية و إضعافها في الدول العربية.

• **الآثار الاجتماعية:** تتمثل في:

– تؤثر مشكلة البطالة على مدى إيمان الأفراد و قناعهم بشرعية الامتثال الأنظمة و المبادئ و القواعد السلوكية المألوفة في المجتمع العربي.

– تعد مشكلة البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر في الوطن العربي.

– تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه الأنظمة و القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي.

– تكون البطالة سبب للكثير من أشكال الإجرام و الانحراف في الوطن العربي.

– اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوروبية أملا في إيجاد وظائف.

• **الآثار السياسية:** تتمثل في

تبرز الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الوطن العربي من خلال تأثيرها على الاستقرار الأمني والسياسي ، فالبطالة تصيب الفرد باليأس و الإحباط ، و إذ ذاك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة والإجرامية تجنيده للقيام بالأعمال الإرهابية وإشاعة الأمن في المجتمع كبعض الدول منها الجزائر، مصر، السودان، فضلا عن الثورات الشعبية التي مست أغلب الدول المغرب العربي إضافة إلى مصر والتي كان سببها مشكلة البطالة، إضافة إلى أن الفرد العاطل عن العمل في الوطن العربي يشعر بالاقصاد والتهميش من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية.

3.2. واقع البطالة في الدول العربية

يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية سنة 2017 بحوالي 15.4%، وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في نفس السنة حوالي 19.8 مليون عاطل، وتتصدر كل من سورية ومصر واليمن قائمة الدول العربية من حيث العاطلين عن العمل، حيث بلغ مجموع حصص هذه الدول أكثر من نصف اجمالي عدد العاطلين في الدول العربية. وبلغ معدل البطالة أكثر من نصف القوة العاملة في كل من اليمن وسورية، للتطورات المحلية التي يمرّ بها هذين البلدين، بينما كانت معدلات البطالة مرتفعة أيضاً في كل من فلسطين بحوالي 27.9% من

حجم القوة العاملة، وفي جيبوتي بحوالي 22.4%، و 18.5% في الأردن وفي ليبيا بحوالي 17.7% و16.0% في عمان و15.5% في تونس. وسجلت مجموعة الدول التي تضم كلا من الجزائر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا معدلات بطالة بين 10.2% و12.8%. في المقابل سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى مستويات البطالة في مجموعة الدول العربية كنسبة من اجمالي قوة العمل (مواطنون وغير مواطنون)، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول لتصل الى أكثر من 15% في عمان، و12% في السعودية. من ناحية أخرى، سجلت معدلات بطالة متدنية نسبياً في كل من لبنان بنسبة بلغت حوالي 6.3% [11]. والجدول التالي يبن التفاوت في معدل البطالة بين الدول العربية.

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة في الدول العربية ما بين الفترة (2005-2017)

الدول	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	3.1	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6	**1.7**
السعودية	6.0	5.3	5.8	5.5	5.6	5.7	5.6	5.7	**5.8**
الجزائر	15.3	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.4	**11.7**
تونس	12.8	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3	15.4	15 .5	**15.5**
المغرب	11.0	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9	9.7	9.9	**10.2**
مصر	11.2	8.9	11.9	13.0	13.1	13.4	12.8	13.2	**11.9**
لبنان	8.1	6.4	6.5	6.5	6.5	6.6	6.6	6.5	**6.6**
الأردن	14.8	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5	**18.5**
قطر	1.2	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7	**0.1**
عمان	4.2	3.9	3.9	3.7	3.6	3.5	3.3	3.3	**3.2**
البحرين	1.3	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	**1.2**
الكويت	1.9	2.5	2.6	2.7	2.7	2.9	2.2	2.2	**2.2**

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2018**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- Word Bank, Site: http://data.worldbank.org/indicator, consulté le: 16/02/2019.

إنعكست البيئة الاقتصادية غير المساندة خلال سنة 2017 على أسواق العمل في عدد من الدول العربية، حيث زادت معدلات البطالة بالمقارنة مع سنة 2018، في كل من الأردن والجزائر والمغرب، وانخفضت في الامارات ومصر وقطر، وظلت شبه مستقرة في السعودية ولبنان وتونس والبحرين والكويت. وقد سجلت مصر تراجعا في معدل البطالة من حوالي 13.2% سنة 2016 الى نحو 11.9% سنة 2017 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية على خلفية بدء تنفيذ عدد من برامج الاصلاح الاقتصادي. وتتميز البطالة في الوطن العربي عموماً بخاصيتين أساسيتين، هما[12]:

– زيادة نسبة البطالة بين الشباب و خاصة المتعلمين : حيث يتميز الوطن العربي بصغر سكانه ، إذ أن ثلثه لم يبلغ سن الثلاثين ،ويتسم بعنصر شبابي أكثر تعلما تفوق توقعاته طموحات الأجيال السابقة ، لكن في نفس الوقت تطال البطالة هذا الشباب بنسب كبيرة ، و هذا لعدم توافق تعليمها لما هو موجود في سوق العمل.

– زيادة بطالة العنصر النسائي : ليست الزيادة في العنصر الشبابي هي الخاصية الوحيدة للعمالة في الوطن العربي، و لكن هناك تزايد في بطالة العنصر النسائي أيضا ، في حين كانت نسبة مشاركة النساء العربيات في اليد العاملة هي الأكثر انخفاضا في العالم ، حيث بدأت هذه النسبة بالتزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، إلا أن التزايد يتزامن مع انخفاض في فرصهن للعمل ، فضلا عن ذلك فان معدل البطالة لدى النساء أعلى من معدل البطالة لدى الرجال بحوالي ضعفين و هذا حسب إحصائيات سنة 2017، و تتسع هذه الهوة بين الجنسين بشكل ملحوظ في دول كل من البحرين ، سوريا، مصر، المملكة العربية السعودية حيث يبلغ معدل البطالة لدى النساء ضعفي إلى ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الذكور .

الشكل رقم (01): معدل البطالة بين الذكور والاناث في الدول العربية سنة 2015

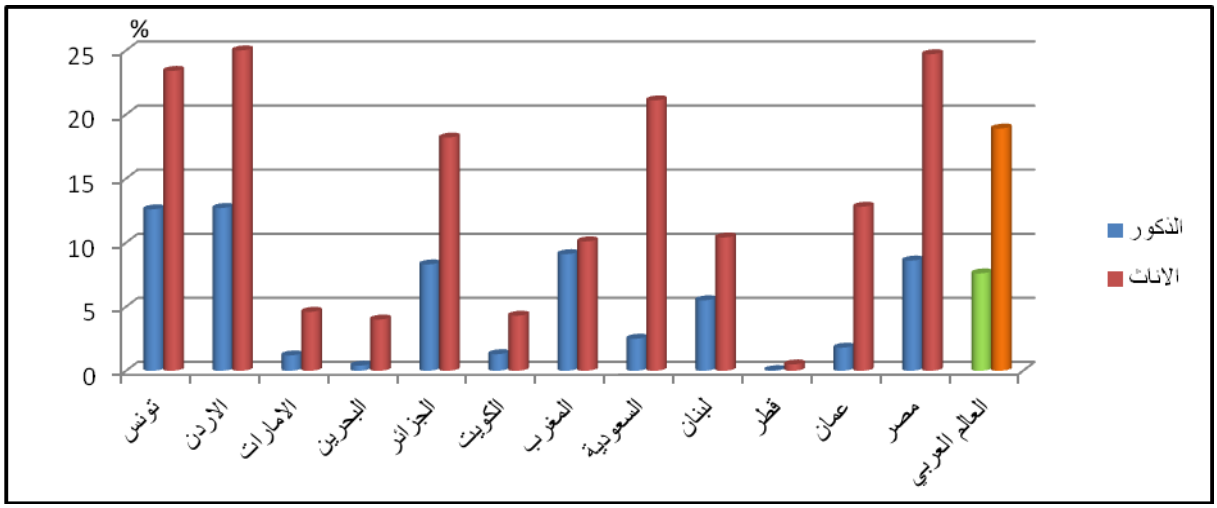

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على: *Word Bank, Site: http://data.worldbank.org/indicator*

3. السياحة العربية اتجاهاتها ومساهمتها في التشغيل

نحاول في هذا الجزء استعراض تطور مؤشرات السياحة في الدول العربية، وكذا مساهمتها في توفير فرص عمل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

1.3. التدفقات البشرية والنقدية للسياحة العربية

1.1.3. السياح الوافدون إلى الدول العربية

تشير إحصاءات المنظمة العالمية للسياحة الى أن عدد السياح الوافدين الى الدول العربية يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي السياح على المستوى العالمي، حيث بلغ حوالي 75 مليون سائح سنة 2017 بنسبة 5.7% من عدد السياح في العالم، ويعتبر هذا العدد أقل مقارنة بعدد السياح الوافدين الى دولة فرنسا لوحدها. وان ضعف نصيب الدول العربية من السياحة العالمية راجع بالدرجة الأولى الى الأوضاع غير مستقرة التي يعيشها الوطن العربي، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

وتتركز حركة السياحة الدولية في خمس دول عربية شكلت في المتوسط حوالي 72% من جملة حركة السياح الوافدة الى الدول العربية خلال الفترة (2000–2017). وتتمثل هذه الدول في السعودية،

البحرين، الامارات، المغرب ومصر، ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من هذه الدول الخمس المذكورة نظراً لتغير ترتيبها من سنة الى أخرى حسب حركة السياحة العالمية، الا أنها تبقى كمجموعة في صدارة المقاصد السياحية العربية. وفي المقابل تنخفض حركة السياح الوافدة في خمس وجهات عربية تتمثل في كل من قطر، عمان، الجزائر، لبنان والكويت، اذ لم تتجاوز نسبة السياحة الوافدة اليها 4% خلال نفس الفترة، وهذا ما يظهره الشكل أدناه.

الشكل رقم (02): الأهمية النسبية لحركة السياحة الدولية الوافدة إلى الدول العربية لـ (2000– 2017)

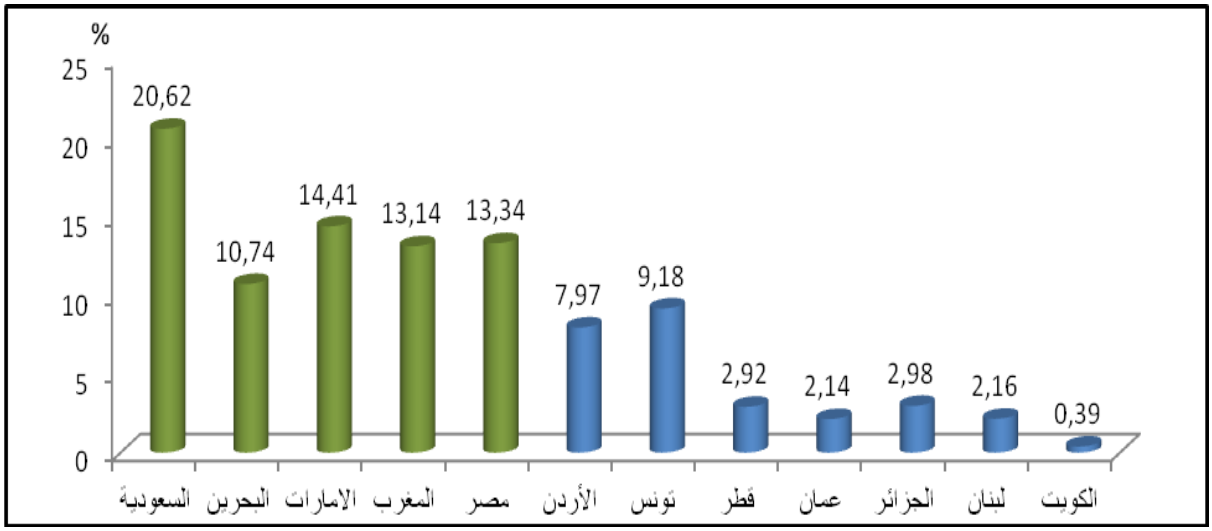

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، **النشرة الاحصائية للسياحة في دول الوطن العربي**،2016.

- *World Tourism Organization,* ***Tourism Highlights****, Edition 2018, P P 18 -19.*
- *Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic countries,* ***International Tourism in the OIC Countries: Prospects and challenges****, Ankara, 2015, P 48.*

وتظهر الإحصاءات الوطنية لبعض الدول العربية أن دوافع السفر إليها بشكل عام تتركز في ستة عوامل أساسية وهي[13]:

- **العامل الأول، السياحة الدينية:** ينتشر هذا النوع من السياحة في الدول العربية بسبب وجود الأماكن المقدسة فيها، حيث تصل إلى 57% من جملة السياحة في فلسطين و19% في سوريا. أما الأشخاص الذين يزرون السعودية بقصد الحج والعمرة فيصل إلى حوالي 5 ملايين شخص سنوياً من العدد الإجمالي للزائرين، والبالغ حوالي 17 مليون زائر وسائح أي ما يعادل 30% من إجمالي الزائرين.
- **العامل الثاني، الاستجمام والترفيه وزيارة المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف:** حيث تصل إلى 100% من جملة السياحة في المغرب، 91% في مصر، 73% في الجزائر و72% في البحرين.
- **العامل الثالث، زيارة الأقارب والأهل:** حيث تشكل حوالي 19% من حجم السياحة في سوريا، 15% في الأردن، 20% في لبنان، 13% في السعودية.
- **العامل الرابع، السياحة الصحية أو العلاجية:** وهي تساهم إلى حد بعيد في دعم مباشر للاقتصاد الوطني، وعلى سبيل المثال فان الأردن يستقبل سنوياً حوالي 350 ألف من المرضى ومرافقيهم، ينفقون

حوالي مليار و500 مليون دولار أمريكي، وكذلك الأمر بالنسبة لتونس حيث تدخل إلى الخزينة التونسية حوالي مليار و600 مليون دولار أمريكي، أما في لبنان فان دخله من السياحة الصحية فهو حوالي مليار و200 مليون دولار أمريكي.

• **العامل الخامس، سياحة المغامرات، المؤتمرات والمهرجانات:** تختلف نسبة عدد السياح بين دولة عربية وأخرى بالنسبة لأنواع السياحة، وذلك يعود لمجموعة من المقومات والعوامل منها الطبيعية كوجود المحميات في لبنان والأردن، ووجود سياحة الصحراء في الإمارات، السعودية والأردن، وسياحة المؤتمرات في لبنان والإمارات، والمهرجانات في لبنان (بعلبك، بيت الدين، جبيل، صور) والأردن (جرش) والسعودية (الجنادرية) وتونس (قرطاج) بالإضافة إلى رياضة التزلج في جبال لبنان والتي تجذب إليها أعداد كبيرة من السياح من أوروبا والعالم العربي.

• **العامل السادس، الضيافة وحسن الاستقبال:** لقد عرف عن الشعب العربي حسن الاستقبال وحبه للغريب القادم إلى بلاده وكرم الضيافة، وهذه العادات المتأصلة في الشعب العربي، تلقى استحساناً من القادمين والضيوف الأجانب، الذين أنستهم الحياة المادية قيماً وعادات وتقاليد إنسانية عريقة مازال مجتمعنا العربي متمسكاً بها.

2.1.3. عائدات السياحة العربية

تعد عائدات السياحة التي تحصل عليها المنطقة العربية محدودة للغاية اذا ما قورنت باجمالي عائدات السياحة العالمية، حيث بلغت نسبة عائدات المنطقة 3.6% من اجمالي العائدات العالمية بقيمة 16 927 مليون دولار سنة 2000، وان شهدت تزايداً سنة 2017 لتصل الى 5.5% بقيمة 73 989 مليون دولار، الا أن السمة العامة هي انخفاض نسبة عائدات السياحة في الوطن العربي، ويفسر ذلك الى محدودية الحركة السياحية الوافدة اليها بالاضافة الى تميزها بمستويات أسعار متوسطة وبالتالي فان السياح الذين يتوجهون اليها لا يحتاجون الى مبالغ كبيرة ينفقونها خلال رحلتهم.

وعلى المستوى الفردي نلاحظ من خلال الشكل 03 أن عائدات السياحة في الدول العربية بلغت مستويات متباينة من دولة الى أخرى، اذ تتركز بدورها في خمس دول عربية وهي تقريباً نفس الدول التي احتلت الصدارة في عدد السياح الوافدين اليها، وتتمثل في الامارات، السعودية، لبنان، مصر، المغرب، وقد استحوذت هذه الدول في المتوسط على حوالي 75% من عائدات السياحة العربية خلال الفترة (2000–2017). في حين تبقى الدول الأخرى تحتل نسب منخفضة من عائدات السياحة العربية خاصة الجزائر التي لم تتعدى فيها نسبة 0.5% خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (03): الأهمية النسبية لعائدات السياحة في الدول العربية للفترة (2000- 2017)

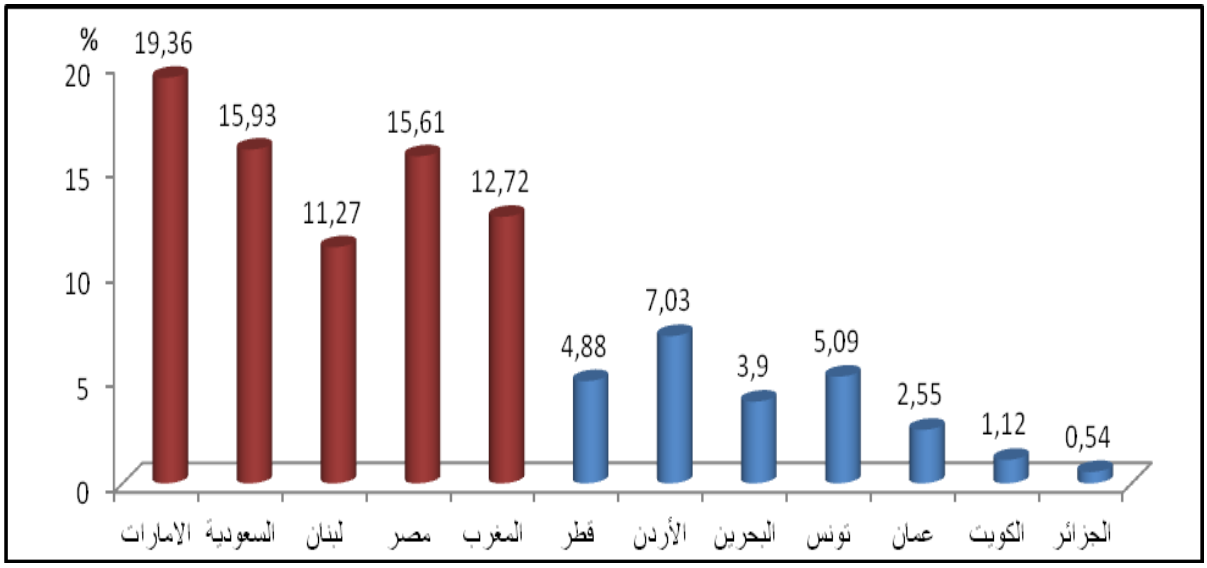

المصدر : تم الاعداد بالاعتماد على:

- *World Tourism Organization,* ***Tourism Highlights****, Edition 2018, P P 18 -19*
- *Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic countries,* ***International Tourism in the OIC Countries: Prospects and challenges****, Ankara, 2015, P . 49*

ولقد بلغ متوسط العائدات السياحية مقابل السائح الواحد في الدول العربية 977 دولار سنة 2017. وفي نفس السنة تم تسجيل أعلى عائدات سياحية مقابل الفرد الواحد في لبنان بـ 4099 دولار تليها قطر بـ 2647 دولار، الكويت بـ 1416 دولار، الامارات العربية بـ 1333 دولار، الأردن بـ 1207 دولار، وقد تجاوزت هذه الدول الخمس المتوسط العالمي لعائدات السياحة من كل سائح والمقدر بـ 1010 دولار. في حين سجلت الدول الأخرى قيم أقل من متوسط الدول العربية وهي عمان 840 دولار، مصر 953 دولار، الأردن 628 دولار، المغرب 654 دولار، السعودية 748 دولار، تونس 184 دولار، البحرين 833 دولار، وأخيراً الجزائر بـ 116 دولار.

الشكل رقم(04): عائدات السياحة العربية من كل سائح وافد سنة 2017

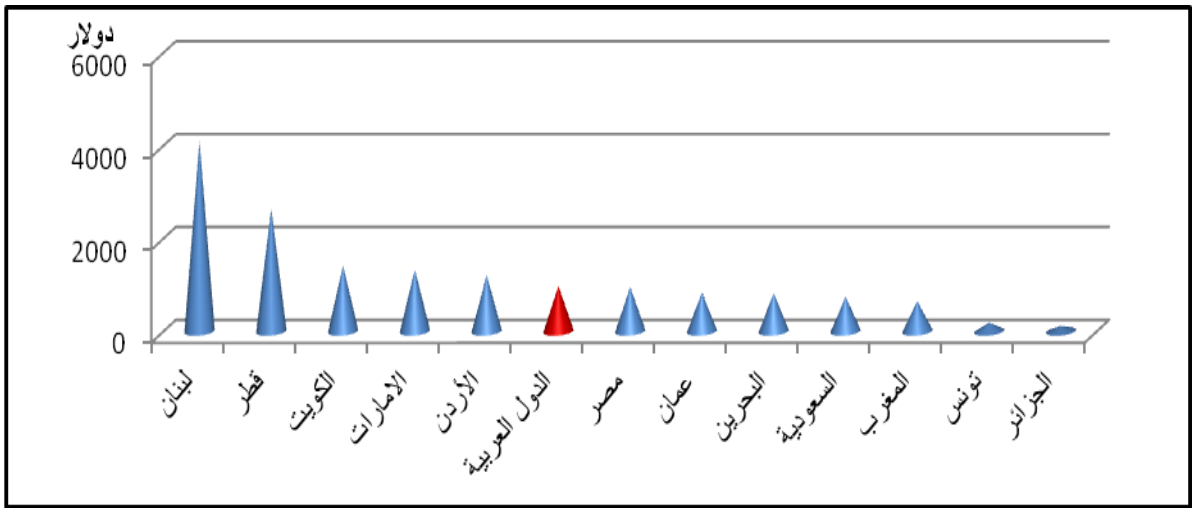

المصدر: تم الاعداد بالاعتماد على معطيات مصادر الشكلين 02 و03.

2.3. دور القطاع السياحي في التشغيل

يمكن إظهار دور القطاع السياحي في التشغيل من خلال معالجة النقاط التالية:

1.2.3. أثر السياحة في تكوين فرص عمل

وهناك عدة أسباب تعلل قابلية وقدرة السياحة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الإقتصادية الأخرى وهي[14]:

• إنتماء السياحة إلى القطاع الثالث، القطاع الخدمي إذا ما إعتبرنا أن القطاع الأول هو القطاع الزراعي والقطاع الثاني هو القطاع الصناعي. وأن لذلك أثر كبير يتجسد بالإمكانية المحدودة على إستخدام المعدات محل عنصر العمل، إذ يبقى النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل.

• إن غالبية السياح هم من السكان الحضر والقاطنين في المدن وهم يعانون من التعامل الكثيف مع الماكنة، لذا يسعون للبحث عن أجواء تختلف كلياً عن الأجواء المعتادين عليها بالحياة اليومية، وبالنسبة لهم فإن السياحة تعني الإبتعاد عن الماكنة واللجوء إلى الطبيعة والتعامل مع البشر. وهكذا فإنه مرة ثانية يؤكد عنصر العمل في النشاط السياحي وجوده الفعال ودوره المهم بما يدعم قدرة السياحة على توليد فرص العمل.

• إن المنتج السياحي مزيج معقد ومركب تتعدد وجهات الإنتاج فيه، فالمعروف عن السياحة أنها صناعة تحتوي على العديد من التجهيزات والخدمات المختلفة. وهذا يتطلب العديد من القطاعات الإقتصادية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بتزويد القطاع السياحي بمستلزمات الإنتاج، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى.

وفي هذا المجال هناك إحصائية عالمية تقول أن كل غرفة فندقية تولد ما نسبته (100%) فرصة عمل في الفنادق، وتولد ما نسبته (75%) فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى، وتولد ما نسبته (100%) في القطاعات الأخرى. وحسب خبراء السياحة فإن قياس عدد المناصب المحدثة في الصناعة الفندقية تكون حسب العلاقة التالية:

عدد المناصب المحدثة = عدد الأسرة x 0.5

وكما أشرنا سابقاً بأن السياحة تولد فرص عمل في أكثر من قطاع، وبذلك فهي تساهم في خلق ثلاثة مجموعات من العمل السياحي تتمثل في[15]:

– أعمال التخطيط والتحضير للرحلة السياحية وتشمل وكلاء الأسفار (الوسطاء والمنظمون)، وكلاء الأسفار الجوية، عمال المحطات للنقل البري والسكك الحديدية، عمال المطاعم المخصصة للمسافرين.

– أعمال تنفيذ الرحلة السياحية وتشمل سائقي السيارات لنق المسافرين، سائقي النقل البحري للمسافرين، سائقي النقل الجوي للمسافرين.

– أعمال عرض الخدمات السياحية وتشمل مهن الفندقة والمطاعم، مهن السياحة والعلاج، المرافقين في الأسفار، الدليل السياحي، المرشدين، المهن المرافقة للصحة والعلاج.

ولمعرفة أهمية السياحة على مستوى التشغيل في أي دولة نعتمد على العلاقة التالية:

مساهمة السياحة في العمالة = (العمالة في القطاع السياحي/ العمالة

2.2.3. أنواع العمالة في القطاع السياحي

إن للسياحة قدرة على توليد العمالة في الإقتصاد الوطني من خلال ثلاثة أنواع هي[16]:

• **العمالة المباشرة:** وتشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية، كوكالات السفر وشركات النقل السياحي وبيع التذاكر والتسويق السياحي والفنادق والمطاعم ودور الترويح وغيرها من الأماكن التي يزورها السائح.

وأسفرت الدراسات التي أعدها الكاتب (*Geoffery Wall*) في ترانداد وتوباجو عن العمالة المتولدة في القطاع الفندقي، أن الحجرة الفندقية تعمل على توليد عمالة مباشرة قدرها 1.2 عامل.

• **العمالة غير مباشرة:** وتعني فرص العمل التي تتولد في القطاعات الأخرى التي يعتمد عليها القطاع السياحي في توريد الطعام والشراب (الزراعة والصناعة) بما فيها من قطاعات فرعية وثانوية.

وقد إتضح من دراسة (*Archer*) عن منطقة الكاريبي، أن كل 9 فرص عمل تتولد مباشرة في القطاع السياحي والفندقي تقابلها فرصة عمل واحدة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

• **العمالة المحفوزة:** وتشمل العمالة التي تتولد في الإقتصاد نتيجة الإنفاق السياحي خارج قطاع السياحة مثل حراس السيارات والمنظفون، المصورون، المترجمين، محلات كراء السيارات وغيرها.

وفي دراسة لـ (*Vaugan*) أجراها عن مدينة إدنبرة البريطانية (*Edinburgh*) أن كل ألف جنيه إسترليني تعمل على توليد 0.142 فرصة عمل مباشرة و0.022 فرصة عمل غير مباشرة و0.027 فرصة عمل محفوزة. وإضافة إلى هذه الأنواع هناك أنواع أخرى في السياحة صنفت حسب عدة معايير منها العمالة الدائمة والعمالة الموسمية، العمالة المتخصصة والعمالة غير المتخصصة...إلخ.

3.2.3. مساهمة السياحة في التشغيل العربي

طبقاً لدراسات مكتب العمل الدولي فان معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبياً إلى 1.5% أو أكثر. كما قدرت دراسات أخرى أن اضافة سرير جديد في فندق بتونس يساهم في توظيف سنوي لنحو 2.7 شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية (كأدوات المطبخ والمناضد وغيرها من المنقولات المنزلية) بالاضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل، وأن اضافة غرفة جديدة لفندق في مصر تساعد في توفير 1.8 فرصة عمل[17].

وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة (مباشرة وغير مباشرة) التي يوفرها القطاع السياحي كنسبة من اجمالي المشتغلين في المتوسط في الاقتصاد العربي 10.9% سنة 2017. وترتفع هذه المساهمة في كل من لبنان والأردن والمغرب حيث بلغت 17.9%، 19.2%، 16.4% على التوالي. في حين وصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في عمان بـ 6.6%، الجزائر بـ 6.0%، الكويت بـ 5.5%.

أما من حيث عدد العاملين في القطاع السياحي نجد أن مصر تأتي في المرتبة الأولى بما يفوق 2.4 مليون عامل وهو عدد كبير، ويعود سبب ذلك الى كبر مساحة مصر وعدد سكانها، وتوافرها على مواقع أثرية وتاريخية ومناطق سياحية متنوعة. وهذا ما ينطبق على المغرب الذي وصل فيه هذا العدد الى أكثر من 1.9 مليون، تليها السعودية بـ 1.1 مليون عامل. بينما حققت البحرين أقل توظيف من العاملين في القطاع السياحي، حيث بلغ عددهم 115.0 ألف عامل، وربما يعود انخفاض هذا العدد فيها إلى صغر مساحتها وقلة عدد سكانها. والجدول التالي يوضح لنا فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي في الدول العربية.

الجدول رقم (02): المساهمة الاجمالية للسياحة في التشغيل للدول العربية (بالألف) للفترة (2000– 2017)

الدول العربية		2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	القيمة	89.4	179.9	406.6	393.5	404.4	502.1	514.9	560.9	566.2	585.7
	النسبة	5.1	6.4	7.3	6.8	7.4	8.4	8.5	9.2	9.3	9.5
السعودية	القيمة	934.2	855.6	1119.7	1137.3	1034.8	1032.8	1025.9	1105.1	1103.3	1116.3
	النسبة	17.4	11.9	12.7	11.4	10.0	9.6	9.3	9.6	9.3	9.1
لبنان	القيمة	10.0	338.3	340.2	321.8	308.1	307.5	289.3	363.1	361.3	365.7
	النسبة	1.1	27.9	24.1	21.5	19.2	17.9	15.8	18.3	18.3	17.9
مصر	القيمة	2299.2	3633.3	3764.5	2820.4	2750.5	2171.3	2194.7	2170.5	1829.2	2425.4
	النسبة	12.4	16.7	14.8	11.3	10.8	8.4	8.3	8.0	6.6	8.5
المغرب	القيمة	971.9	1602.0	1838	1893.3	1854.9	1792.3	1848.5	1826.9	1895.0	1901.8
	النسبة	11.0	16.4	17.5	17.6	17.2	16.4	16.8	16.2	16.5	16.4
قطر	القيمة	22.7	70.8	40.5	72.4	97.1	106.4	119.0	161.1	184.4	175.2
	النسبة	6.9	13.4	3.0	5.0	6.3	6.4	6.9	8.9	9.9	9.2
الأردن	القيمة	166.9	216.7	261.2	255.2	244.5	226.2	242.1	213.4	208.3	213.3
	النسبة	23.8	25.0	26.7	25.2	23.5	21.3	22.3	18.8	19.1	19.3
البحرين	القيمة	38.3	41.4	74.2	50.7	52.9	53.1	52.8	58.4	61.0	58.1
	النسبة	11.5	10.0	15.0	10.4	10.4	9.9	9.6	10.1	9.8	9.4
تونس	القيمة	473.5	580.1	597.7	473.3	518.6	505.6	534.8	537.8	404.2	464.1
	النسبة	17.3	19.4	18.1	14.9	15.7	14.9	15.6	12.6	12.5	13.0
عمان	القيمة	37.3	48.7	52.2	60.2	66.0	75.9	89.6	107.7	130.7	140.0
	النسبة	5.9	6.3	4.6	4.7	4.7	4.8	5.1	5.6	6.5	6.6
الكويت	القيمة	66.5	62.5	69.9	59.3	67.8	78.2	91.6	121.4	188.8	115.1
	النسبة	7.1	5.4	5.0	4.0	4.4	4.8	5.1	6.0	5.8	5.5
	القيمة	292.7	533.0	543.2	542.9	617.9	678.3	645.8	682.9	677.6	678.7

الجزائر	النسبة	4.7	6.3	5.4	5.3	6.0	6.2	5.9	6.2	6.0	6.0

Source : *World Travel & Tourism Council, Site: https://www.wttc.org/research.*

أما من حيث مساهمة العمالة المباشرة التي يوفرها القطاع السياحي كنسبة من اجمالي المشتغلين في المتوسط في الاقتصاد العربي بلغت 4.9% مساهمة مباشرة سنة 2017. وترتفع هذه المساهمة في كل من لبنان والأردن والمغرب حيث بلغت 6.4%، 7.3%، 4.0% على التوالي. في حين وصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في عمان بـ 3.4%، الجزائر بـ 2.8%، الكويت بـ 2.6%.

أما من حيث عدد العاملة المباشرة في القطاع السياحي فلا يختلف ترتيب الدول عن العدد الاجمالي الذي يوفره قطاع السياحة، حيث نجد أن مصر تأتي في المرتبة الأولى بما يفوق 1.09 مليون عامل وهو عدد كبير، تليها المغرب بـ 0.8 مليون، تليها السعودية بـ 0.6 مليون عامل. بينما حققت البحرين أقل توظيف من العاملين في القطاع السياحي، حيث بلغ عددهم 24.5 ألف عامل. والجدول التالي يوضح لنا فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي في الدول العربية.

الجدول رقم (03): مساهمة السياحة في التشغيل المباشر للدول العربية (بالألف) للفترة (2000– 2017)

الدول العربية		2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	القيمة	56.7	109.9	239.0	229.0	231.2	263.2	272.9	288.0	288.5	300.2
	النسبة	3.3	3.9	4.3	3.9	3.9	4.4	4.5	4.7	4.7	4.9
السعودية	القيمة	333.2	388.5	629.3	629.3	562.1	556.3	552.5	597.3	625.0	643.8
	النسبة	6.2	5.4	7.1	6.3	5.4	5.2	5.0	5.2	5.3	5.3
لبنان	القيمة	3.6	135.5	130.5	121.6	113.3	110.8	101.4	127.1	132.1	131.6
	النسبة	0.4	11.2	9.2	8.1	7.1	6.4	5.6	6.6	6.7	6.4
مصر	القيمة	1081.3	1695.2	1697.0	1188.6	1184.6	953.2	1031.7	982.5	823.0	1099.0
	النسبة	5.8	7.8	6.7	4.8	4.7	3.7	3.9	3.6	3.0	3.9
المغرب	القيمة	495.1	765.1	835.6	869.6	827.2	783.2	822.4	802.7	828.2	824.5
	النسبة	5.6	7.8	7.9	8.1	7.7	7.2	7.5	7.1	7.2	7.1
قطر	القيمة	13.2	37.2	25.1	47.5	61.9	67.2	72.9	88.8	99.1	93.0
	النسبة	4.0	7.0	1.9	3.3	4.0	4.1	4.2	4.9	5.3	4.9
الأردن	القيمة	55.8	74.2	91.0	95.4	98.1	89.5	96.7	81.4	78.8	80.5
	النسبة	8.0	8.6	9.3	9.4	9.4	8.4	8.8	7.2	7.2	7.3
البحرين	القيمة	19.1	23.5	32.2	21.5	21.1	23.1	22.3	24.5	25.7	24.5
	النسبة	5.1	6.3	6.5	4.4	4.1	4.3	4.1	4.2	4.1	4.0
تونس	القيمة	217.4	276.8	294.2	227.0	255.5	250.1	268.3	209.4	210.2	225.1
	النسبة	8.0	9.2	8.9	7.1	7.8	7.4	7.9	6.0	6.0	6.3
عمان	القيمة	16.2	22.2	22.6	26.5	30.9	36.5	43.9	55.3	67.3	72.7
	النسبة	2.5	2.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.5	2.9	3.3	3.4
الكويت	القيمة	31.3	28.9	32.7	27.2	31.3	35.7	41.5	57.0	55.7	54.0
	النسبة	3.4	2.5	2.3	1.8	2.0	2.2	2.3	2.8	2.7	2.6
الجزائر	القيمة	154.7	258.8	254.0	266.6	289.2	321.9	302.2	324.6	318.3	320.1
	النسبة	2.5	3.0	2.5	2.6	2.8	2.9	2.7	2.9	2.8	2.8

Source : *World Travel & Tourism Council, Site: https://www.wttc.org/research.*

4. قياس أثر النمو السياحي على معدل البطالة ومعدل التشغيل في الدول العربية

نحاول من خلال هذا الجزء تحديد المتغيرات التي يتضمنها نموذج المقترح للقياس مع تبيان أسلوب التقدير ، ثم قياس وتحليل النتائج المحصل عليها وذلك على النحو التالي:

1.4. تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة

من أجل قياس أثر النمو السياحي على معدل البطالة ومعدل التشغيل في الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)، نقترح النموذجين التاليين:

• **النموذج الأول:** المتعلق بقياس أثر النمو السياحي على معدل التشغيل السياحي في الدول العربية وهو يتخذ العلاقة الرياضية التالية:

$$TER_{it} = A_0 + A_1 TGR_{it} + \varepsilon_{ijt}$$

• **النموذج الثاني:** المتعلق بقياس أثر النمو السياحي على معدل البطالة في الدول العربية وهو يتخذ العلاقة الرياضية التالية:

$$UR_{it} = B_0 + B_1 TGR_{it} + \varepsilon_{ijt}$$

ويمكن تحديد المتغيرات المدرجة في النموذجين كما يلي:

TER_{it}: معدل نمو التشغيل السياحي الاجمالي (مباشر وغير مباشر) للدولة i في السنة t.

UR_{it}: معدل البطالة (% من اجمالي القوى العاملة) للدولة i في السنة t.

TGR_{it}: معدل النمو السياحي (معدل نمو عدد السياح الوافدين) للدولة i في السنة t.

A_0, A_1, B_0, B_1 تمثل معلمات النموذجين الواجب تقديرها.

ε_{ijt}: حد الخطأ العشوائي. t: تمثل سنوات الدراسة $t = 2000, 2001\ldots\ldots, 2017$.

i: دول عينة الدراسة الممثلة في الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الامارات، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الأردن، البحرين، الكويت.

كما تحديد الإشارات المتوقعة لمعلمات النموذجين على النحو التالي:

- تبعاً للعلاقة الطردية التي تربط بين متغير معدل النمو السياحي ومتغير معدل نمو التشعيل السياحي، فإن الإشارة المتوقعة لمعامل هذا المتغير تكون مودبة أي: $A_1 \succ 0$.

- تبعاً للعلاقة العكسية التي تربط بين متغير معدل النمو السياحي ومتغير معدل البطالة، فإن الإشارة المتوقعة لمعامل هذا المتغير تكون سالبة أي: $\beta_1 \prec 0$.

لتقدير النموذجين المقترحين يتم تطبيق نموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (*panel Data*) لإختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع أي بمعنى أنه أسلوب الدمج بين السلاسل الزمنية والمكّونة من 18 سنة والناتجة عن تغطية الفترة السنوية من 2000 إلى 2017 والبيانات المقطعية التي

تعبر عن عدد دول الدراسة والبالغة 12 دول، وبذلك يكون عدد المشاهدات المعتمد عليها في التحليل 216 مشاهدة.

2.4. تحديد النموذج الملائم للقياس

لمعرفة النموذج الملائم لبيانات الدراسة يتم تطبيق إختبارات التحديد والتي تتمثل فيما يلي:

1.2.4. إختبار شاو

من أجل المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة بالنسبة للنموذجين المقترحين للقياس نعتمد على إختبار شاو المبني على الفرضيتين التاليتين[18]:

H_0: النموذج التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم.

والجدول التالي يوضح لنا نتائج إختبار شاو لتحديد النموذج الأكثر ملائمة.

الجدول رقم (04): نتائج إختبار شاو

النموذج الأول				النموذج الثاني			
Redundant Fixed Effects Tests Pool: AC Test cross-section fixed effects				Redundant Fixed Effects Tests Pool: AC Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.	Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.703193	(11,203)	0.0046	Cross-section F	102.712383	(11,203)	0.0000
Cross-section Chi-square	19.067947	11	0.0599	Cross-section Chi-square	406.481428	11	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews 9*.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتمال الموافق لإحصائية χ^2 (0.0046) و (0.0000) أقل من 5% بالنسبة للنموذجين وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية والآثار الزمنية.

2.2.4. إختبار هوسمان

ببعدما تم التأكد من وجود تأثيرات فردية من خلال إختبار شاو، لا بد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث يجب معرفة ما إذا كانت من نوع الآثار الثابتة أو العشوائية. أي الإختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وذلك من خلال إختبار هوسمان المبني على الفرضيتين التاليتين[19]:

H_0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم.

والجدول التالي يوضح لنا نتائج إختبار هوسمان لتحديد النموذج الأكثر ملائمة.

الجدول رقم (05): نتائج إختبار هوسمان

النموذج الأول				النموذج الثاني			
Correlated Random Effects - Hausman Test Pool: AC Test cross-section random effects				Correlated Random Effects - Hausman Test Pool: AC Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.171738	1	0.2790	Cross-section random	0.795320	1	0.3725

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews 9*.

تشير نتائج إختبار هوسمان أن الإحتمال المقابل لإحصائية هذا الإختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% أي $prob = 0.2790 \succ 0.05$ و $prob = 0.3725 \succ 0.05$ وهذا بالنسبة للنموذجين، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم بمعنى أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب لبيانات الدراسة عن نموذج الآثار الثابتة.

3.4. قياس وتحليل النتائج

بعد إجراء عملية تقدير نموذج الآثار العشوائية أعطيت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج نموذج الآثار العشوائية

النموذج الأول					النموذج الثاني				
Dependent Variable: TER? Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects) Date: 02/17/19 Time: 15:53 Sample: 2000 2017 Included observations: 18 Cross-sections included: 12 Total pool (balanced) observations: 216 Swamy and Arora estimator of component variances					Dependent Variable: UR? Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects) Date: 02/17/19 Time: 16:24 Sample: 2000 2017 Included observations: 18 Cross-sections included: 12 Total pool (balanced) observations: 216 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.148970	1.442842	4.261708	0.0000	C	7.358899	1.553093	4.738221	0.0000
TGR?	0.129905	0.021524	1.389416	0.0662	TGR?	-0.002095	0.003008	-0.696517	0.0869
Effects Specification					Effects Specification				
			S.D.	Rho				S.D.	Rho
Cross-section random			3.134851	0.0364	Cross-section random			5.353120	0.8524
Idiosyncratic random			16.13047	0.9636	Idiosyncratic random			2.227411	0.1476
Weighted Statistics					Weighted Statistics				
R-squared	0.658795	Mean dependent var		4.485501	R-squared	0.235678	Mean dependent var		0.720569
Adjusted R-squared	0.629876	S.D. dependent var		16.17177	Adjusted R-squared	0.207609	S.D. dependent var		2.223681
S.E. of regression	16.13695	Sum squared resid		55725.82	S.E. of regression	2.226346	Sum squared resid		1060.716
F-statistic	50.94669	Durbin-Watson stat		1.562653	F-statistic	0.485600	Durbin-Watson stat		0.169211
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews*.

ومن مخرجات الجدول أعلاه نحصل على النموذجين التالين:

$$TER_{it} = 6.14 + 0.12TGR_{it} + \varepsilon_{ijt} \qquad UR_{it} = 7.35 - 0.002TGR_{it} + \varepsilon_{ijt}$$

يمكن تشخيص المعادلة التقديرية لنموذج الأثر العشوائي وفقاً للنقاط التالية:

• **المعنوية الكلية للنموذج:** يتضح من خلال إختبار فيشر المعنوية الكلية للنموذج، حيث أن الإحتمال المقابل له في النموذجين أقل من 5% $(prob(F-Statistic)=0.0000 \prec 0.05)$ومنه فإن معالم النموذج تختلف معنوياً عن الصفر. كما أن هذه المتغيرات المدرجة في النموذج الأول الممثلة في معدل النمو السياحي تفسر حوالي 62.9% من التغيرات الحاصة في معدل التشغيل السياحي في الدول العربية، ومنه فإن القوة التفسيرية للنموذج جيدة. أما فيما يخص النموذج الثاني فان معدل النمو السياحي يفسر حوالي 20.7% من التغيرات الحاصة في معدل البطالة في الدول العربية وهذا ما يظهر من خلال معامل التحديد المصحح، بينما تعود النسبة الباقية إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

• **معنوية المعالم:**

* المعلمة المقدرة A_1 الخاصة بمتغير معدل النمو السياحي في الدول العربية والمتعلقة بالنموذج الأول، تظهر لنا أنها معنوية إحصائياً عند مستوى 10%، وذات تأثير إيجابي على المتعير التابع، حيث أن زيادة في معدل النمو السياحي في الدول العربية بـ 1% يترتب عنه زيادة في معدل التشغيل السياحي بـ 0.12%، وهذه النتيجة تتفق مع السلوك الإقتصادي والإشارة المتوقعة،

* المعلمة المقدرة β_1 بمتغير معدل النمو السياحي في الدول العربية والمتعلقة بالنموذج الثاني تظهر لنا أنها معنوية إحصائياً عند مستوى 10%، وذات تأثير عكسي على المتعير التابع، حيث أن زيادة معدل النمو السياحي في الدول العربية بـ 1% يترتب عنه إنخفاض في معدل البطالة بـ 0.002%، وهو ما يتفق بذلك مع الإشارة المتوقعة. ورغم مساهمة القطاع السياحي في تخفيض معدل البطالة في الدول العربية إلا أنها تبقى ضئيلة إلا ما قورنت بقطاعات أخرى، لها دور كبير في تخفيض معدل البطالة.

5. خاتمة:

يمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال هذا البحث من خلال ما يلي:

نتائج البحث: تتمثل أهم النتائج النظرية والتجريبية التي تم التوصل إليها فيما يلي:

– يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية سنة 2017 بحوالي 15.4%، وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم..

– سجلت مجموعة الدول التي تضم كلا من الجزائر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا معدلات بطالة بين 10.2% و12.8%. في المقابل سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى مستويات البطالة في مجموعة الدول العربية كنسبة من اجمالي قوة العمل.

– وتتركز حركة السياحة الدولية في خمس دول عربية شكلت في المتوسط حوالي 72% من جملة حركة السياح الوافدة الى الدول العربية خلال الفترة (2000–2017). وتتمثل هذه الدول في السعودية، البحرين، الامارات، المغرب ومصر.

– تتركز عائدات السياحة في الامارات، السعودية، لبنان، مصر، المغرب، وقد استحوذت هذه الدول في المتوسط على حوالي 75% من عائدات السياحة العربية خلال الفترة (2000–2017).

– وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة (مباشرة وغير مباشرة) التي يوفرها القطاع السياحي كنسبة من اجمالي المشتغلين في المتوسط في الاقتصاد العربي 10.9% سنة 2017. وترتفع هذه المساهمة في كل من لبنان والأردن والمغرب حيث بلغت 17.9%، 19.2%، 16.4% على التوالي.

– بلغت مساهمة العمالة المباشرة التي يوفرها القطاع السياحي كنسبة من اجمالي المشتغلين في المتوسط في الاقتصاد العربي بلغت 4.9% مساهمة مباشرة سنة 2017. وترتفع هذه المساهمة في كل من لبنان والأردن والمغرب حيث بلغت 6.4%، 7.3%، 4.0% على التوالي.

– تؤدي الزيادة في معدل نمو القطاع السياحي في الدول العربية بـ 1% إلى الزيادة في معدل التشغيل بـ 0,12%، وتخفيض معدل البطالة بـ 0,002%.

توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات من شأنها تطوير القطاع السياحي في الدول العربية، وذلك نظراً لأهميته في زيادةحجم التشغيل وبالتالي مواجهة ظاهرة البطالة. وتتمثل هذه التوصيات في:

– التعاون والتنسيق السياحي الكامل بين دول العربية وذلك من أجل تخطيط وتصميم برامج سياحية جيدة، تنافس البرامج التي تقدمها الدول المتطورة في المجال السياحي.

– دعم وتعزيز الإستثمار في البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والتقنيات الحديثة في الإتصالات ونظم المعلومات، من أجل تطوير قطاع السياحة في الدول العربية، وما ينتج عن هذا من الزيادة في حجم العمالة وتخفيض معدل البطالة.

– تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية.

– اعتبار التدريب السياحي عنصرا أساسيا لازما من عناصر التنمية السياحية ويقتضي ذلك التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات السياحية.

– ربط البرامج التعليمية والتدريبية في المجال السياحي في الدول العربية باحتياجات سوق العمل بها.

6. الاحالات والمراجع

[1] –صائب حسن مهدي، **البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، العراق، 2010، ص 89.

[2] –بالقاسم عباس، **تحليل البطالة**، سلسلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006، ص 2.

[3] -الوافي الطيب وبهلول لطيفة، **البطالة في الوطن العربي.... أسباب وتحديات**، جامعة تبسة، على الموقع:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/371048، اطّلع عليه بتاريخ 16–02–2019.

[4] -KIMBERLY AMADEO, **TYPES OF UNEMPLOYMENT**, THE BALANCE, SITE: WWW.THEBALANCE.COM/TYPES-OF-UNEMPLOYMENT-3305522, CONSULTÉ LE: 16/02/2019.

[5] -محمد ساحل وعبد الحق بن تقات ورشيد مناصرية، **دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية**، مجلة العلوم الانسانية، مارس 2018، ص ص 105- 106.

[6] *WORD BANK, SITE: HTTP://DATA.WORLDBANK.ORG/INDICATOR, CONSULTÉ LE: 16/02/2019.*

[7] -صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2017**، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 40.

[8] –حسين عبد المطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010، ص 50.

[9] -الوافي الطيب وبهلول لطيفة، **البطالة في الوطن العربي.... أسباب وتحديات**، جامعة تبسة، على الموقع: *http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/371048*، اطّلع عليه بتاريخ 16–02–2019.

[10] -حمد طرطار وسارة حليمي، **واقع و أفاق البطالة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة تبسة، ص 07–08.

[11] –صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2018**، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 43.

[12] -المرجع السابق، ص 07.

[13] -كمال شكيب حماد، **نحو إستراتيجية لتطوير السياحة العربية**، الندوة العلمية الأمن السياحي، تونس، 2012، ص ص 7– 8.

[14] –مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 140– 143.

[15] *-Djebbari Souad, **L'application du Marketing Touristique en Algérie : Cas de la Région de Tamanrasset**, Thése de Magister en Sciense Commerciales, Université de Tlemcen, Algérie, 2008-2009, PP 35-36.*

[16] –مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر،الأردن، 2016، ص ص 115–116.

[17] -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التعاون العربي في قطاع السياحة**، الإمارات العربية، 2008، ص 219.

[18] –عميش عائشة، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016–2017، ص 286.

[19] –يحي زكريا الجمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 275.